

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠١٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة

وتشجيعها وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية

ال العامة للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة

المصرية العامة للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات وجودة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية والقرارات المكملة له؛

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للمواصفات وجودة

رقم (٣٢٢) المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٩/٥؛

قزو:**(مادة أولى)**

يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع الكيماوية والمقياس المدرجة بهذا القرار
بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية وبيانها كالتالي :

رقم المعاصفة	اسم المعاصفة
١	أدوات الاستخدام والعناية بالطفل - نطاطة/وثابة الطفل - متطلبات الأمان وطرق الاختبار .
٢	الألياف - جودة الترابط ٢ : المتطلبات .
٣	معطرات الجو .
٤	الأثاث الخارجي - المقاعد والمناصد للاستخدام في المخيمات ، والمنازل وللاستخدام القابل للطي عند التعاقد - ج ١ : المتطلبات العامة للأمان .
٥	التركيب الخشبية - الأخشاب المصنفة بالغراء والأخشاب الصلبة المعاملة بالغراء - المتطلبات .
٦	المواشير المستخدمة للصرف وللأغراض الصناعية تحت ضغط من راتج متصلب بالحرارة مدعم بالألياف الزجاجية .
٧	كمية المنتج في العبوات المعبأة مسبقاً .

(مادة ثانية)

يمنح المنتجون والمستوردون مهلة مقدارها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار
لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه .

(مادةثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

صدر في ٢٩/١١/٢٠١٩

وزير التجارة والصناعة
مهندس / عمرو نصار